

المقالات التي نسبها السجزي لأبي الحسن الأشعري للدلالة على موافقته للمعتزلة ـعرضًا ودراسةً ـ

The articles attributed to al-Ash'ari by Al-Sijzi which indicates his agreement with the Mu'tazila Presentation & Study

إعداد:

د. منيفة بنت خليف بن حمود الشمري

أكاديمية سعودية، أستاذ مشارك في قسم الدراسات الإسلامية في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل

Prepared by:

Dr. Munayfah Bint Khulaif Bin Hamoud Alshammari

Saudi academic، Associate Professor in the Department of Islamic Studies at the College of Sharia and Law، University of Hail.

Email: mk.alshammri@uoh.edu.sa

تاريخ اعتماد البحث A Research Approving Date	تاريخ استلام البحث A Research Receiving Date
١٤٤٦/٩/١٥هـ	١٤٤٦/٧/٢٥هـ
15/3/2025 CE	25/1/2025 CE

تاريخ نشر البحث A Research publication Date	
26/6/2025 CE	١٤٤٧/١/١هـ

DOI:10.36046/0793-018-036-006

الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب

Saudi Society for Theological Sciences




بسم الله الرحمن الرحيم



ملخص البحث

موضوع البحث يتناول:

(جمع ودراسة المقالات التي نسبها السجزي لأبي الحسن الأشعري للدلالة على موافقته للمعتزلة).

أهم أهداف البحث:

١- دراسة المقالات التي نسبها السجزي لأبي الحسن الأشعري للدلالة على موافقته للمعتزلة.

٢- بيان مدى اهتمام علماء السنة بتنقية العقيدة الإسلامية من أثر المعتزلة.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن.

أهم نتائج البحث:

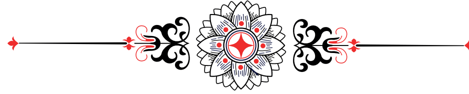
١- أنه لم يثبت تأثر الأشعري بالمعتزلة في قولهم بوجوب النظر بالعقل قبل ورود الشرع، ونفي إيمان المقلد، وعدم الأخذ بخبر الآحاد، وقولهم: إن كلام الله معنى واحد، وأنه بلا حرف ولا صوت، وأن القرآن مخلوق، ونفي العلو، وأن الله يرى بلا مقابلة.

٢- دلت كتب الأشعري التي ألفها في المرحلة الثالثة التي استقر فيها على قربه من مذهب السلف، على أنه وافق السلف وخالف المعتزلة في بعض المسائل التي نسبها السجزي له.

٣- أن بعض المسائل التي نسبها السجزي للأشعري هو من كلام الأشاعرة الذي عزوه إلى شيخهم، فلم تثبت عنه؛ لعدم ورودها في كتبه المعروفة وبالأخص كتبه التي ألفها في المرحلة الثالثة.

٤- أن ما نسبه السجزي للأشعري قد يقصد به مذهبه في المرحلة الكلَّابية، أو لعله أراد مذهب بعض أتباعه.

الكلمات المفتاحية: السجزي -أبو الحسن الأشعري- خبر الآحاد-كلام الله- رؤية الله.



Abstract

Research Title: (Collecting and studying the sayings attributed by al-Sijzi to Abu al-Hasan al-Ash'ari to indicate his agreement with the Mu'tazilites).

Main Objectives of the Research:

1- Studying the *sayings* attributed by al-Sijzi to Abu al-Hasan al-Ash'ari to indicate his agreement with the Mu'tazilites.

2- Explaining the extent of the Sunni scholars' interest in purifying Islamic creed from the influence of the Mu'tazilites.

Research Methodology:

An inductive analytical comparative approach was employed.

Main Findings of the Research:

1- It has not been proven that al-Ash'ari was influenced by the Mu'tazilites in their belief that reasoning must be used before the arrival of Sharia law; their denial of the faith of the muqallid (the one who follows، i.e.، the one who performs taqlid); their rejection of khabar al-ahad (solitary narration); their saying: "the word of Allah is a single meaning، without letters or sound and

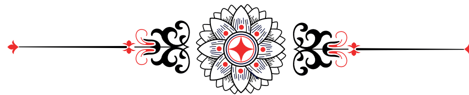
that the Quran is created"; their denial of al-'uluww (Allah's transcendence); and in their belief that Allah is seen without muqabala (facing/being opposite).

2- Al-Ash'ari's books، written during the third stage of his intellectual life when he settled on a position close to the Salafi school، indicate that he agreed with the Salaf and differed with the Mu'tazilites on some of the issues attributed to him by al-Sijzi.

3- Some of the issues attributed by al-Sijzi to al-Ash'ari are actually the sayings of the Ash'arites which they attributed to their sheikh، al-Ash'ari، as it is not proven that these are his sayings due to their absence in his known works، especially those written in the third stage of his intellectual life.

4- What al-Sijzi attributed to al-Ash'ari may refer to al-Ash'ari's doctrine in the Kullabiya stage، or perhaps he intended the doctrine of some of al-Ash'ari's followers.

Keywords: Al-Sijzi - Abu al-Hasan al-Ash'ari - Khabar al-Ahad (Solitary Narrations)- Kalam Allah (The Word of Allah) - Ru'yat Allah (The Vision of Allah)





تمهيد

التعريف بمصطلحات البحث



المطلب الأول: التعريف بالسجزي ورسالته إلى أهل زبيد.

أولا: التعريف بالسجزي.

اسمه:

اسمه عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد، بن محمد بن حاتم بن علوِيَّة، ابن سهل بن عيسى بن طلحة الوايلي البكري السجزي، يكنى بأبي نصر.

مولده ووفاته:

نشأ في قرية وائل، وهي قريبة من سجستان، تلقى العلم على يد عدد من المشايخ، ثم رحل لطلب الحديث في خراسان، والحجاز، والعراق، ومصر، ثم نزل في مكة إلى أن توفي فيها، ولم يذكر المؤرخون معلومات عن تاريخ مولده، لكن يظهر لي من خلال تفاصيل حياته التي ذكروها أنه رحل لطلب الحديث قبل الأربعمائة، وهذا يدل على أنه بلغ في سنة الأربعمائة سنًّا يمكنه من طلب الحديث وفهمه، واختلفت المصادر التاريخية في سنة وفاته والأكثر على أنه في شهر محرم من سنة أربع وأربعين وأربعمائة للهجرة، وبعضهم ذكر أن وفاته بعد ذلك دون تحديد(١).

(١) ينظر ترجمته في: إكمال الإكمال، لابن نقطة ٣/ ٣١٢ ـ طبقات الحفاظ، للسيوطي ٤٢٩.=

مكانته العلمية:

لقد كان أبو نصر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الحفاظ المتقنين، ذكره عبد العزيز في معجم شيوخه وقال: «شيخ متقن ثقة ثبتًا»، وأطلق عليه الذهبي لقب «الحافظ الإمام»، ووصفه بأنه علم السنة، وأنه على بصيرة بالرجال والطرق(١).

ويقول عنه ابن الجوزي: إنه سمع الكثير من الأحاديث، وأنه ضم إلى ذلك الفقه والعلم بالأصول والفروع وصنف في ذلك(٢)، ووصفه الذهبي بشيخ الحرم والسنة، ومصنف كتاب الإبانة الذي يدل على سعة علمه بالأثر، وفيه أثبت أن القرآن غير مخلوق(٣).

مؤلفاته:

١- الإبانة في الرد على الزائغين في مسألة القرآن.

٢- رواية الأبناء عن الآباء.

٣- الرد على من أنكر الحرف والصوت.

عقيدته:

يعدّ السجزي من أعلام أهل السنة، وكتابه (الرد على من أنكر الحرف

= تذكرة الحفاظ، للذهبي ٣/ ٢١١. المنتظم لابن الجوزي ١٦/ ١٨٧، وسير أعلام النبلاء، للذهبي ١٧/ ٦٥٤.

(١) ينظر: الأنساب، للسمعاني ١٣/ ٢٧٩، وتذكرة الحفاظ، للذهبي ٣/ ٢١١.

(٢) ينظر: المنتظم لابن الجوزي ١٦/ ١٨٧.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء١٧/ ٦٥٤.

والصوت) شاهد على أنه على منهجهم[١]، فقد بين في الفصل الثاني أن اعتقاد أهل السنة قائم على ما فهمه السلف الصالح من الرسول ﷺ ومن أصحابه فيما لم يرد فيه حكم في الكتاب والسنة[٢]، كما ذكر وجوب تقديم السمع على العقل في العقائد، وعدم الالتفات إلى شبهات المخالفين[٣].

وفي كتاب الإبانة ذكر الأئمة الذين بهم اقتدى، ومنهم: سفيان، ومالك، وابن عيينة، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، ثم ذكر قولهم في الاستواء[٤].

كما وصفه ابن تيمية بأنه: «من أكابر أهل الإثبات»[٥]، والذهبي: بـ«شيخ السنة»[٦].

ثانيًا: التعريف برسالة السجزي.

اسم الكتاب (الرد على من أنكر الحرف والصوت)، وهو رسالة من السجزي إلى أهل زبيد، موضوعه الرئيسي: هو إثبات أن كلام الله بحرف وصوت، والرد على المخالفين، وأضاف إليه مسائل أخرى كأول واجب على المكلف، والاستواء، والكلام، والنزول، واثبات اليدين لله، والرؤية، وغير ذلك من مسائل العقيدة الهامة، ويظهر في هذا الكتاب معرفته الواسعة بمقالات أهل الكلام في عصره وقدرته على الجدال والمناظرة.

(١) ينظر: مقدمة محقق رسالة السجزي، ص: ٦٨.
(٢) ينظر: رسالة السجزي، ص١٤٣.
(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٤٤.
(٤) ينظر: على سبيل المثال: ص: ٢٠، ٩٠، ٥٩، ٢٤٨.
(٥) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية ٣/ ٥٠.
(٦) سير أعلام النبلاء، للذهبي ١٧/ ٦٥٤.

المطلب الثاني: التعريف بأبي الحسن الأشعري.

هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن بشر، واسمه إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي برده بن صاحب رسول الله ﷺ أبي موسى الأشعري، عبد الله بن قيس بن حضار الأشعري اليماني، ولد بالبصرة، سنه ٢٦٠هـ على الأرجح الذي عليه أكثر مترجميه(١)، وتوفي أبو الحسن ببغداد سنة، (٣٢٤هـ)، على الأرجح(٢).

مصنفاته:

ذكر ابن عساكر مصنفات أبي الحسن الأشعري، نقلًا عن ابن فورك، ثم استدرك على ابن فورك، وذكر عدة مؤلفات لم يذكرها ابن فورك.

ومن هذه المصنفات:

- مقالات الإسلاميين، واختلاف المصلين.
- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع.
- رسالته إلى أهل الثغر.
- الإبانة عن أصول الديانة.

المراحل التي مر بها الأشعري:

مرحلة الاعتزال: تتفق جميع المصادر التاريخية على أن الأشعري كان على

(١) ينظر: تاريخ بغداد، للبغدادي ١١/ ٣٤٧، وتبيين كذب المفتري، لابن عساكر، ص١٤٧.

(٢) ينظر: تبيين كذب المفتري، ص١٤٧، و سير أعلام النبلاء، للذهبي ١٥/ ٨٦.

مذهب المعتزلة، وأنه كان تلميذًا لزوج أمه أبي علي الجبائي (ت٣٠٣ه)، وأنه تعمق في مذهب المعتزلة حتى كان رأسًا فيه، وألف لهم كتبًا لم يؤلف مثلها[(١)]، ثم بعد أن ظهر له عوار مذهبهم رجع عن مقالتهم، وأظهر فضائحهم[(٢)].

وبعد اتفاق العلماء على المرحلة الأولى للأشعري، **اختلفوا بعد رجوعه على قولين:**

القول الأول: أن الأشعري بعد تحوله عن الاعتزال مر **بمرحلتين هما:**

المرحلة الأولى: أنه سار زمنًا على طريقة ابن كلاب، يؤلف ويناظر ويرد على المعتزلة، سالكًا طريقة التوسط بين السلف والمعتزلة، ويمثل هذه المرحلة كتابه (اللمع في الرد على الزيغ والبدع).

المرحلة الثانية: أن الله منَّ عليه بالهداية، ونور بصيرته فترك مذهب ابن كلاب، ورجع رجوعًا كاملًا إلى مذهب السلف، وأن هذه المرحلة يمثلها كتاب (الإبانة) وكتاب (مقالات الإسلاميين). وهذا القول هو قول عدد من العلماء كابن كثير كما نقل عنه الزبيدي[(٣)] وحافظ الحكمي[(٤)]، وأحمد بن حجر أبو طامي[(٥)]، وابن عثيمين[(٦)]، ومحب الدين الخطيب[(٧)]، وهادى طالبي[(٨)].

(١) ينظر: تبيين كذب المفتري، لابن عساكر، ص١٣١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٣٩، والبداية والنهاية، لابن كثير ١٥/ ١٠١، وتاريخ بغداد، لابن عساكر ١١/ ٣٤٦، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي ٣/ ٣٤٧.
(٣) ينظر: إتحاف السادة المتقين، للزبيدي، ٢/ ٣.
(٤) ينظر: معارج القبول، للحكمي ١/ ٣٧٨.
(٥) ينظر: العقائد السلفية، لأبي طامي ١/ ١٣٤.
(٦) ينظر: القواعد المثلى، لابن عثيمين، ص: ٨١.
(٧) ينظر: حاشية المنتقى، لابن تيمية، ص: ٤٤
(٨) ينظر: أبو الحسن الأشعري بين المعتزلة والسلف، هادي طالبي، ص: ٣٩- ٤٧.

القول الثاني: قالوا بأن الأشعري مرَّ بمرحلة واحدة، وأنه تابع ابن كلاّب، واقترب في بعض المسائل من مذهب السلف كثيرًا، وبقيت عليه بقايا اعتزالية، وهذا القول هو قول عدد من العلماء كعبد الجبار الهمذاني(١)، وابن حزم(٢)، وابن تيمية(٣)، وابن القيم(٤).

قال ابن تيمية: «والأشعري وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية، أخذوا من هؤلاء كلامًا صحيحًا ومن هؤلاء أصولًا عقلية ظنوها صحيحة وهي فاسدة، فمن الناس من مال إليه من الجهة السلفية ومن الناس من مال إليه من الجهة البدعية الجهمية كأبي المعالي وأتباعه»(٥).

المطلب الثالث: التعريف بالمعتزلة.

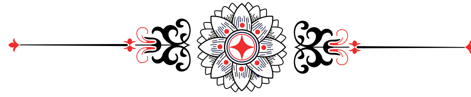
المعتزلة فرقة كلامية ظهرت في أول القرن الثاني الهجري، وازدهرت في العصر العباسي الأول، وبداية ظهورها عندما اختلف واصل بن عطاء مع الحسن البصري في حكم مرتكب الكبيرة، فقال: إنه لا يطلق عليه مؤمن ولا كافر بل في منزلة بين المنزلتين، فاعتزله لأجل هذه المسألة، فسموا معتزلة، وهم من أخذوا برأي واصل بن عطاء، ثم توسعوا في هذه المسألة وغيرها.

وتعددت فرقهم، وقد ذكر الشهرستاني منهم اثنتي عشرة فرقة، وأوصلها البغدادي إلى اثنتين وعشرين فرقة، والرازي إلى سبعة عشر فرقة.

(١) ينظر: شرح الأصول الخمسة، لعبد الجبار، ص٥٢٨.
(٢) ينظر: الفصل، لابن حزم ٣/ ٢٥.
(٣) ينظر: درء التعارض، لابن تيمية ٢/ ١٦.
(٤) ينظر: مختصر الصواعق، لابن القيم ٢١/ ٦٤٦.
(٥) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ١٦/ ٤٧١.

وأشهر رجالهم واصل بن عطاء، ت١٣١هـ، وعمرو بن عبيد، ت١٤٤هـ، وأبو الهذيل العلاف ت٢٣٥هـ، وأبو علي الجبائي، ت٣٠٤هـ، والقاضي عبد الجبار، ت٤١٥هـ، وغيرهم، ويسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية، والعدلية.

اشتهروا بأصولهم الخمسة وهي: العدل، وهو إنكار القدر، والتوحيد، وهو نفيهم لجميع الصفات عن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، والقول بمنزلة بين المنزلتين في مرتكب الكبيرة، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وانكروا الشفاعة، ورؤية الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى يوم القيامة، كما اشتهروا بالجدل وتقديم العقل على النقل(١).



(١) ينظر: شرح الأصول الخمسة، لعبد الجبار، والفرق بين الفرق، للبغدادي ١١٤-٢٠١، والملل والنحل، للشهرستاني ١/ ٤٦-٨٥، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للرازي ٢٨- ٤٥، ومقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري ١٥٥ – ٢٧٨.



المبحث الأول

موافقة الأشعري للمعتزلة في حكم النظر



المطلب الأول: ما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في حكم النظر.

ذكر السجزي اعتراض الأشعري على المعتزلة في تقديمهم النظر العقلي على السمع بناءً على أصلهم في التحسين والتقبيح العقليين، وتناقضه بعد ذلك، فقال: إن المعتزلة تذهب إلى أن الزنا والسرقة، والاستيلاء على أموال الآخرين بغير حق، وما شابه ذلك محرم وقبيح في العقل قبل ورود النصوص الشرعية التي تحرمها، وفي المقابل ذكر أن الأشعري يرى أن العقل وحده لا يستطيع تحديد حسن الأفعال وقبيحها، وأن طريق معرفتهما هو الشرع(١)، وأنه تناقض بعد ذلك عند ذكره لحكم المعرفة، فأوجب معرفة الله سبحانه عن طريق العقل قبل ورود الشرع، وأن القادر على النظر إذا تركه فقد استحق العقوبة(٢).

ثم علل السجزي ظهور الأصل الاعتزالي عند الأشعري عندما ضاقت نفسه من قول المعتزلة: إن الظلم قبيح في العقل، وإن الله إذا أراد شيئًا ثم عذب فاعله كان ظالـمًا فأثبت الأشعري وجوب المعرفة بالعقل(٣).

(١) ينظر: رسالة السجزي، ص٢٠٦- ٢٠٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٠٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٠٩.

ثم ختم السجزي هذه القرينة بالتأكيد على أنها من أثر الاعتزال فيه مستشهدًا بقول خلف المعلم: «أقام الأشعري أربعين سنة على الاعتزال، ثم أظهر التوبة، فرجع عن الفروع وثبت على الأصول»(١)، ثم قال مؤيدًا له: «هذا كلام خبير بمذهب الأشعري وغوره»(٢).

المطلب الثاني: حكم النظر عند المعتزلة.

يوجب المعتزلة النظر بالعقل قبل السمع، وإن من تركه فقد وجبت عقوبته أبدًا، والعلم أيضًا بحسن الحسن والأقدام عليه وقبح القبيح بالعقل والإعراض عنه(٣).

وذكر الشهرستاني اتفاق المعتزلة على وجوب المعرفة والحسن والقبح بالعقل قبل ورود السمع، وأن اعتناق الحسن، واجتناب القبيح واجب بالعقل، وأن ورود التكاليف ألطاف من الله تعالى، أرسلها إلى العباد امتحانًا واختبارًا(٤).

ويعلل القاضي عبد الجبار وجوب النظر المؤدي إلى المعرفة، بأن المعرفة التي هي من معرفة الله تعالى لا تعرف ضرورة ولا بالمشاهدة، فيجب أن نعرفه بالفكر والنظر؛ ولأننا نخشى إن لم نعرفه أن نعصيه فنهلك، فيجب أن نعرفه لنجتنب المعاصي ونفعل الطاعات، ونعرف أنه صادق فنعلم صحة الكتاب والسنة والإجماع(٥).

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص٢١٠.
(٢) المصدر نفسه والصفحة.
(٣) ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني١/ ٥٢.
(٤) المصدر نفسه ١/ ٤٥. وينظر: ١/ ٧٠، وأبكار الأفكار في أصول الدين، للآمدي ١/ ١٥٥.
(٥) ينظر: الأصول الخمسة، لعبد الجبار، ص٦٥- ٦٦.

أما موضوع النظر فقد بين القاضي عبد الجبار أنه ينبغي أن ينظر الناظر في هذه الحوادث من الأجسام، والأعراض قال: «ويرى جواز التغير عليها، فيعرف أنها محدثة، ثم ينظر في حدوثها، فيحصل له العلم بأن لها محدثًا قياسًا على تصرفاتنا في الشاهد، وهذا أول علم يحصل بالله تعالى على طريقة أبي الهذيل، وهو الصحيح.

ثم ينظر في أن ذلك المحدث لا يجوز أن يكون هو، ولا مثله فيحصل له العلم بأن له محدثًا مخالفًا لنا، وهو الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وهذا أول علم يحصل بالله تعالى بالنظر والاستدلال...»[(١)]، ثم ذكر صفات الله وكيف يحصل العلم بها عن طريق النظر[(٢)]، وقال: إن الاستدلال بهذه الطريقة أولى من الاستدلال بغيرها[(٣)].

المطلب الثالث: تحقيق القول فيما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في حكم النظر.

لم أجد ما ذكره السجزي عن حكم النظر عند الأشعري في شيء من كتبه المعروفة، لكن نقل نحوه عنه الشهرستاني: قال: «قال الأشعري: والواجبات كلها سمعية، والعقل لا يوجب شيئًا، ولا يقتضي تحسينًا ولا تقبيحًا، فمعرفة الله تعالى بالعقل تحصل، وبالسمع تجب، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]»[(٤)].

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٥-٦٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٦٥-٦٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٩٤ وما بعدها.

(٤) الملل والنحل، للشهرستاني١/ ١٠٢.

كما نسب الإيجي إلى الأشعري قوله: إن أول الواجبات على المكلف هو معرفة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وهي أصل المعارف والعقائد الدينية، وعليه يتفرع وجوب كل واجب من الواجبات الشرعية[١].

كما يرى أبو جعفر السمناني وهو من أصحاب القاضي أبي بكر ابن الطيب أن إيجاب الأشعرية للنظر على كل أحد بقية بقيت في المذهب الأشعري بتأثير الاعتزال، يقول ابن حجر: «وقد وافق أبو جعفر السمناني وهو من رؤوس الأشاعرة على هذا وقال: إن هذه المسألة بقيت في مقالة الأشعري من مسائل المعتزلة، وتفرع عليها أن الواجب على كل أحد معرفة الله بالأدلة الدالة عليه، وأنه لا يكفي التقليد في ذلك»[٢].

أي: أن الأشعري لما رجع عن الاعتزال لم يتخلص من مسألة المعرفة التي مقدمتها النظر، فالمعرفة نتيجة، والنظر مقدمة، لكن معرفة الله تعالى عنده بالسمع تجب، وبالعقل تحصل، وهذا ما يفارق فيه المعتزلة الذين يرون وجوب المعرفة بالعقل قبل ورود السمع.

وما سبق هو كلام الأشاعرة يعزونه إلى الأشعري، أما كتبه المعروفة فلم أجد فيها -كما أسلفت- قولًا له عن إيجابه للنظر بالعقل قبل ورود الشرع، ولا أن أول واجب على المكلف هو المعرفة.

ولكن وجدت في رسالته إلى أهل الثغر نصوصًا تدل على مخالفته للأشاعرة في موضوع النظر الذي يتوصل به المكلف لمعرفة الله تعالى والذي يحصل

(١) انظر: المواقف، للإيجي ١/ ١٦٥.

(٢) فتح الباري، لابن حجر ١٣/ ٣٤٩.

عندهم -الأشاعرة- بمعرفة المبادئ والمقدمات والأقيسة العقلية[١]؛ مما يدل على تأثرهم بالمعتزلة.

أما الأشعري فيرى أن في الكتاب والسنة من مجالات النظر التي هي أفضل بيان ودليل على وجود الله تعالى كالتفكر بخلق السموات والأرض وحركة الأفلاك، واختلاف الليل والنهار، وخلق الإنسان وغير ذلك[٢]، وفيهما من الأدلة العقلية التي تعرفنا بالله تعالى وأسمائه وصفاته، والتي هي أوضح من دليل الأعراض الذي اعتمد عليه الفلاسفة ومن تبعهم من القدرية وأهل البدع، هذا الدليل الذي انتقده وبين أنه لا يصح الاستدلال به لأسباب ذكرها، ثم قال: «وإذا كان ذلك على ما وصفنا بان لكم -أرشدكم الله- أن طرق الاستدلال بأخبارهم عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ على سائر ما دُعينا إلى معرفته مما لا يدرك بالحواس، أوضح من الاستدلال بالأعراض؛ إذ كانت أقرب إلى البيان على حكم ما شوهد من أدلتهم المحسوسة مما اعتمدت عليه الفلاسفة ومن اتبعهم من أهل الأهواء...»[٣].

نتيجة الدراسة في المسألة:

أنه لم يثبت تأثر الأشعري بالمعتزلة في قولهم بوجوب النظر بالعقل قبل

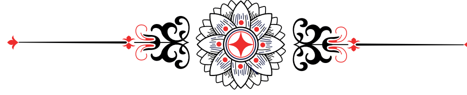
---

(١) ينظر: الإنصاف، للباقلاني، ص٢١- ٢٢، وينظر: الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص: ٣٧٣). وانظر: الشامل في أصول الدين (ط المعارف) (ص: ١١٥٠ - ١١٩- ١٢٠). والمواقف - الإيجي (١/ ١٤٨،١٦٢) ومرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة (ص: ٤٦).

(٢) ينظر: رسالة إلى أهل الثغر: ص، ١٤٤-١٥٢.

(٣) المصدر نفسه: ١٨٥ -٢٠٠.

ورود الشرع، لعدم ورود ذلك في كتبه المعروفة وما ذكره السجزي هو ما نسبه الأشاعرة له، وهم إنما ينسبون إليه ما كان عليه عندما كان على مذهب الكلابية؛ لعدم اعترافهم بالطور السلفي الذي استقر عليه. وليثبتوا أنهم على مذهبه، وما ذكره السجزي لعله قصد مذهبه عندما كان على مذهب الكلَّابية، أو أراد مذهب أتباعه من متأخري الأشاعرة.





المبحث الثاني

موافقة الأشعري للمعتزلة في حكم إيمان المقلد



المطلب الأول: ما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في حكم إيمان المقلد.

بعد أن ذكر السجزي أن الأشعري كالمعتزلة يرى أن معرفة الله سبحانه تجب في العقل قبل ورود السمع[١]، ذكر -السجزي- في موضع آخر من رسالته حكم الأشعري على من لم يعرف الله بالأدلة العقلية، وهم عوام المسلمين بخروجهم من دائرة الإيمان، وأن أحكام الإسلام تجري عليهم في الدنيا، ثم قال: «وهو من أفظع الأقاويل، وهو قول جهم»[٢].

المطلب الثاني: مذهب المعتزلة في حكم إيمان المقلد.

ذهب المعتزلة إلى تحريم التقليد في الدين، وتكفير المقلد، ويبرهن القاضي عبد الجبار على ذلك بعدة أدلة، منها: أن المقلد لا يخلو إما أن يقلد أرباب المذاهب جملة، أو لا يقلد واحدًا منهم، إذ لا معنى لتقليد بعضهم دون بعض؛ لفقد المزية والاختصاص، ولا يجوز أن يقلدهم جميعًا وذلك لأنه يؤدي إلى

(١) ينظر: رسالة السجزي، ص٢٠٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٠١- ٣٠٣.

اجتماع الاعتقادات المتضادة، فلم يبق إلا أن يقلد واحدًا منهم، ويعتمد على النظر والاستدلال[١].

ويذهب أبو الحسين البصري المعتزلي إلى عدم جواز تقليد العامي في أصول الدين وهي: التوحيد، والعدل، والنبوات، وأنه ذهب إلى ذلك أكثر المتكلمين والفقهاء، عدا قومًا من أصحاب الشافعي أباحوا التقليد في ذلك؛ أما في أصول الشريعة كوجوب الصلاة، وأعداد ركعاتها فقد اتفق المعتزلة على عدم جواز التقليد.

ويبرهن على فساد التقليد في أصول الدين أن المكلف يجب أن يكون عالـمًا بهذه الأمور؛ ولأنه ليس بعالم، فقد يقلد من لا يؤمَن خطؤه وزلَلُه.

وذكر دليلًا آخر على فساد التقليد بأن من أباح للمكلف التقليد في أصول الدين والشريعة فقد وقع في التناقض؛ لأن معرفة حكم الواجبات لا يتم إلا عن طريق المعرفة بصدق من جاء بهما.

فإن قلد في صدقه، فقد وجب عليه أن يقلد في كل ما أخبر بأنه واجب، وإذا جاز التقليد في صدقه، جاز أن يعلم أصول الشريعة بالتقليد[٢].

ويرى أنه إذا جاز التقليد في أصول الدين فإنه يجب أن يقلد أصحاب المذاهب كلها، وهذا لا يجوز؛ لأنه لا يمكن أن يكونوا على تباينهم مصيبين؛ لتعارض اعتقاداتهم، كمن يعتقد إثبات الرؤية وآخر ينفيها، فالمصيب إذًا واحد[٣].

(١) ينظر: شرح الأصول الخمسة، ص: ٦١
(٢) ينظر: المعتمد في أصول الفقه ٢/ ٣٦٥.
(٣) ينظر: المصدر نفسه٢/ ٣٩٨.

المطلب الثالث: تحقيق القول فيما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في حكم إيمان المقلد.

لم أجد في كتب الأشعري ما ذكره السجزي عن نفي الإيمان عن المقلد، ولكن الجويني والقشيري أنكرا صحة نسبة ذلك إلى الأشعري، قال الزركشي: «وقد اشتهرت هذه المقالة عن الأشعري، أن إيمان المقلد لا يصح، وقد أنكر أبو القاسم القشيري، والشيخ أبو محمد الجويني وغيرهما من المحققين صحته، وقيل: لعله أراد به قبول قول الغير بغير حجة، فإن التقليد بهذا المعنى قد يكون ظنًّا، وقد يكون وهمًا، فهذا لا يكفي في الإيمان، أما التقليد بمعنى الاعتقاد الجازم لا الموجب، فلم يقل أحد أنه لا يكفي في الإيمان، إلا أبو هاشم من المعتزلة»[١].

وقال القشيري: إن ما نسب للأشعري من تكفير العوام كذبٌ وزور وتلبيس، وهو من مفتريات الكرامية على الأشعري، فهو لا يشترط في صحة الإيمان ألفاظ المتكلمين من الجوهر والعرض، والمقصود بالنظر عنده هو الاستدلال المؤدي إلى معرفة الله بالأدلة التي وضعها على توحيده وَاسْتِحْقَاق نعوت الربوبية[٢].

وذكر البغدادي أن أبا الحسن الأشعري يرى أن «ليس المعتقد للحق بالتقليد عنده مشركًا ولا كافرًا وإن لم يُسَمِّه على الإطلاق مؤمنًا وقياس أصله يقتضي جواز المغفرة له؛ لأنه غير مشرك ولا كافر»[٣]، كما نسب إليه أن تارك

(١) البحر المحيط، للزركشي ٦/ ٢٧٩.

(٢) ينظر: شكاية أهل السنة ضمن طبقات الشافعية، للسبكي ٣/ ٤١٨-٤١٩.

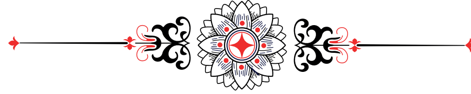
(٣) ينظر: أصول الدين، للبغدادي، ص٢٥٤ -٢٥٥.

النظر والاستدلال غير مؤمن على الإطلاق، ولا كافر لوجود التصديق، لكنه عاصٍ بذلك، فإما أن يعفو الله عنه، أو يعذبه على قدر ذنبه ثم يدخله الجنة[(١)].

نتيجة الدراسة في المسألة:

مما سبق تبين أنه لم يثبت أن الأشعري قال بنفي إيمان المقلد، لعدم ورود ذلك في كتبه المعروفة، ولعل ما نسبه السجزي للأشعري يقصد به مذهبه في المرحلة الكلَّابية، أو لعله أراد مذهب بعض أتباعه الذين اختلفوا في حكم عوام المسلمين الذين لم يعرفوا هذه المقدمات النظرية على أربعة أقوال:

فمنهم من حكم بإيمانهم لكنه جعل النظر شرط كمال وليس شرط صحة، ومنهم من كفّرهم، ومنهم من فسّقهم، ومنهم من فصّل في ذلك وقال: إنه بحسب أهلية النظر وغيرها، إلى آخر مذاهبهم[(٢)].



(١) ينظر: شرح المقاصد، التفتازاني، ٢/ ٢٦٥. وهذا القول نقله التفتازاني عن البغدادي.

(٢) ينظر: شرح العقيدة الكبرى، للسنوسي، ص٣٠، ونقل الباجوري هذه الأقوال أيضًا، ومنها: القول بالتكفير، الذي اختاره السنوسي. ينظر: ٢٧.



المبحث الثالث

موافقة الأشعري للمعتزلة في حكم حديث الآحاد



المطلب الأول: ما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في حكم خبر الآحاد.

نسب السجزي إلى أبي الحسن الأشعري عدم الأخذ بحديث الآحاد في باب الاعتقاد إذا كان مخالفًا للعقل، قال: «ومنها -أي من مسائل الموافقة-: أن كل حديث ورد مخالفًا للعقل لا يمكن الجمع بينه وبين العقلِ فهو زور، وإن رواه من لا يشك في عدالته قبل ذلك، وأن من رواه مع العلم بحاله مثبتًا له، تسقط عدالته، ولا يجوز قبول خبر في باب الاعتقاد، إلا ما وافق قضية العقل فيه، وهذا يؤدي إلى رد الأخبار الواردة في الصفات وإلى تفسيق أئمة المسلمين، ا.هـ»[(١)].

المطلب الثاني: مذهب المعتزلة في حكم خبر الآحاد.

للمعتزلة موقف خاص من حديث الآحاد بسبب اعتمادهم على العقل في قضايا العقيدة، ففي مسائل العقيدة يرون عدم الأخذ به إذا كان مخالفًا للعقل، وإذا لم يحتمل التأويل يجب أن يرد ولا ينسب إلى النبي ﷺ، وإن قاله فقد قاله حكايةً عن غيره.

(١) رسالة السجزي، ص٣٠٣- ٣٠٤.

أما في الأحكام الفقهية فخبر الآحاد مقبول ويؤخذ به لكن بشروط عديدة[١].

ويقول المحسن الجشمي المعتزلي: «فأما السنة فهو ما تواتر نقله وصح منه فعله أو قوله، وقد أطلق ذلك على أخبار الآحاد، إلا أنها حجة في فروع الشرع، وليست بحجة في أصول الدين؛ لأن طريقه القطع، فلا بد من دليل مقطوع به»[٢].

المطلب الثالث: تحقيق القول فيما نسبه السجزي من موافقة الأشعري للمعتزلة في حكم حديث الآحاد.

ذكر أبو الحسن الأشعري في آخر كتبه أن أحاديث الآحاد طالما صحت يحتج بها في العقائد، وأنها دليل على إثبات كثير من العقائد، وذكر أنه يأخذ بكل ما جاء في الكتاب وما رواه الثقات من عقائد عن رسول الله ﷺ، كما جاء في كتابه الإبانة، قال: «قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها، التمسك بكتاب الله ربنا عَزَّوَجَلَّ، وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما رُوي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون...، وجملة قولنا: أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاؤوا به من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا نرد من ذلك شيئًا...»[٣].

وفي موضع آخر من الكتاب ذكر أنه يصدق بجميع الأحاديث الصحيحة

---

(١) ينظر: شرح الأصول الخمسة، ص٧٧٠.

(٢) تحكيم العقول، لمحمد الجشمي، ص٣٨.

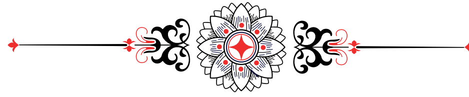
(٣) الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري، ص٢٠ – ٢١، وينظر: مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، ص: ٢٩٠، ٢٩٤.

عن نزول الله إلى السماء الدنيا الصحيحة، ومنها قوله تعالى: «هل من سائل... هل من مستغفر»[١]، خلافًا لما قاله أهل الكلام[٢].

نتيجة الدراسة في المسألة:

مما سبق تبين أن مذهب أبي الحسن الأشعري الذي استقر عليه في حكم خبر الآحاد هو موافقة السلف في ذلك، بدلالة ما ورد عنه من أقوال تؤكد ذلك في كتابه الإبانة، ومقالات الإسلاميين.

أما ما ذكره السجزي من موافقته للمعتزلة فلعله أراد مذهب أتباعه الذين قرروا أنه لا يجوز الاستدلال بخبر الآحاد في باب العقائد؛ لأنها عندهم ظنية الدلالة، ولا تفيد اليقين، وإنما يجوز الاستدلال بها في الأحكام الفقهية[٣].



(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، رقم الحديث (٤٩٨)، ١/ ٢١٩، وأخرجه أحمد في مسنده، رقم الحديث (١٦٧٤٥) ٢٧/ ٣١٠، قال الألباني: «إسناده صحيح على شرط مسلم» تخريج كتاب السنة، للألباني، ص: ٢٢٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٩ وينظر: ص١٨ - ١٩.

(٣) يُنظر: التمهيد، للباقلاني، ص٤٤٥، مشكل الحديث، لابن فورك، ص٤٤، ٣٦٧، المحصول للرازي ٤/ ٣٥٣-٣٩١، والإرشاد، للجويني، ص١٦١، وأصول الدين، للبغدادي، ص١٩.



المبحث الرابع

موافقة الأشعري للمعتزلة في مذهبهم في فوقية الله عَزَّوَجَلَّ



المطلب الأول: ما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في فوقية الله تعالى.

قارن السجزي بين موقف المعتزلة وأبي الحسن الأشعري من حديث المعراج، فذكر أن المعتزلة تنكره، أما أبو الحسن الأشعري فيثبته، ولكنه على الرغم من ذلك فهو ينكر أن الله فوق، ولازم ذلك التكذيب بحديث المعراج، فتناقض بذلك فأصبح موافقًا للمعتزلة مع اظهاره لمخالفتهم(١).

المطلب الثاني: مذهب المعتزلة في فوقية الله تعالى.

لا يثبت القاضي عبد الجبار وقوع حادثة المعراج، لكنه لا يصرح بذلك، فهو يذكر الإسراء فقط من ضمن المعجزات الحسية، ويثبت أن النبي ﷺ أسري به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ثم عاد إلى مكة في ليلة واحدة، وهذا يفعله للأنبياء فقط(٢)، أما المعراج فقد أغفل ذكره، ومما يدل على إنكاره لحدوثه، أنه قال في كتابه المغني بعد أن ذكر أن القرآن شهد بصحة الإسراء، وأنه إذا ثبت مع ذلك ما روي في حديث المعراج فهو أوكد في الدلالة: «وإن

(١) (١) ينظر: رسالة السجزي، ص٢٠٤-٢٠٥.

(٢) ينظر: تثبيت دلائل النبوة، لأبي الحسين المعتزلي ١/ ٤٦.

القدر الذي شهد القرآن بصحته فهو ما قدمناه»[١].

وينكره أبو الحسين البصري المعتزلي ويرى أن حديث المعراج خبر واحد لا يحتج به، ويضاف إلى ذلك أن هذا الخبر فيه من أنواع التشبيه التي تدل على أن أكثره مكذوب[٢]، يقصد بذلك صفات الله تعالى.

ومنهم من أثبته لكنه أوله وقال: إنه ليس بالجسد، يقول الطوسي عنهم: «وأوَّلوا المعراج وزعموا أنه لم يكن بالجسد»[٣].

والجدير بالذكر أن قصة المعراج ثابتة متواترة[٤]، وإغفالهم لها لأن فيها إثباتًا لصفتي العلو والكلام لله تعالى، وهذا يخالف منهجهم، وهو نفي الصفات عن الله تعالى.

المطلب الثالث: تحقيق القول فيما نسبه السجزي للأشعري من موافقته للمعتزلة في فوقية الله تعالى.

إن التصديق بالمعراج روحًا وجسدًا عند الأشعري ثابت، ويظهر ذلك من قوله في كتابه الإبانة: «ونصدق بحديث المعراج، وتصحيح كثير من الرؤيا في المنام، ونقر أن لذلك تفسيرًا»[٥].

وقد ذكر ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثبوت المعراج عند الأشعري، وأنه احتج به على

(١) ينظر: المغني، لعبد الجبار ١٦/ ٤١٩.
(٢) ينظر: المعتمد، لأبي الحسين البَصْري المعتزلي ١/ ٣٨١.
(٣) قواعد العقائد، للطوسي، ص١٣٧. وينظر: بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية ٦/ ١١٦.
(٤) أخرجها البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج، حديث رقم (٣٨٨٧) ٥/ ٥٢.
(٥) الإبانة، لأبي الحسن الأشعري، ص٣١.

أن الله فوق العالم(١).

وجاء في كتابه الإبانة ما يدل على أنه أثبت استواء الله على عرشه كما يليق بالله عَزَّوَجَلَّ، من غير طول استقرار، وأن العرش فوق السماوات، واستدل بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر: ١٠](٢)، وذكر أن فرعون كذب موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ في قوله: إن الله سبحانه فوق السماوات، كما جاء في قوله تعالى حاكيًا عنه: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، ثم أثبت الأشعري أن الله مستوٍ على العرش الذي فوق السماوات، وأن كل ما علا فهو سماء، وأنه لا يعني إذا قال الله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، يعني جميع السماوات، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السماوات، مستدلًّا بأن الله تعالى ذكر السماوات، فقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلۡقَمَرَ فِيهِنَّ نُورٗا﴾ [نوح: ١٦]، ولم يرد أن القمر يملأهن جميعًا، وأنه فيهن جميعًا، كما أن المسلمين جميعًا يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء؛ لأن الله تعالى مستوٍ على عرشه الذي هو فوق السماوات(٣).

كما أن الأشعري رد على المعتزلة والجهمية والحرورية في تفسيرهم للاستواء في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، بالاستيلاء والملك والقهر استولى، وأن الله عَزَّوَجَلَّ في كل مكان، وأنكروا استواءه على عرشه، وصرفوا معنى الاستواء إلى القدرة.

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٣/ ١٧٤.

(٢) ينظر: الإبانة، لأبي الحسن الأشعري، ص١٠٥.

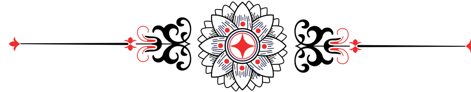
(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص١٠٦- ١٠٧.

وقال: إن مذهبهم هذا يؤدي إلى القول بعدم وجود فرق بين عرش الله عَزَّوَجَلَّ والأرض السابعة؛ لأن الله قادر على العرش، والأرض، وكل ما في العالم، ولكان الله مستويًا عليها كلها وهذا مخالف للدين تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا، فإنه إذا كان بمعنى القدرة لا يجوز أن يكون معنى الاستواء على العرش هو الاستيلاء الذي يعم الأشياء كلها، ووجب أن يكون معناه خاصًّا بالعرش دون الأشياء كلها(١).

وحكى الذهبي ما انتهى إليه اعتقاد الأشعري في كتابه الإبانة من مخالفة المعتزلة في المكان والاستواء(٢).

نتيجة الدراسة في المسألة:

مما سبق يتبين أن المذهب الذي استقر عليه أبو الحسن الأشعري إثباته الفوقية لله ﷻ، واستواءه على عرشه، كما جاء جميع ذلك في كتابه الإبانة، وما ذكره السجزي لعله مذهبه عندما كان في المرجلة الكلاّبية، أو أراد مذهب أتباعه من متأخري الأشاعرة، وهو نفي الفوقية، ومنهم الباقلاني الذي يقول: «ونقول: استواؤه لا يشبه استواء الخلق، ولا نقول: إن العرش له قرار، ولا مكان؛ لأن الله تعالى كان ولا مكان، فلما خلق المكان لم يتغير عما كان»(٣).



(١) ينظر: المصدر نفسه، ص١٠٨ - ١٠٩.

(٢) ينظر: العرش، للذهبي ٢/ ٣٧٧.

(٣) الإنصاف، للباقلاني، ص٤٠، وينظر: تأويل البغدادي للاستواء ونفيه للعلو، في الصفحة ١١٢ من كتابه أصول الدين.



المبحث الخامس

موافقة الأشعري للمعتزلة في كلام الله تعالى



المطلب الأول: ما نسبه السجزي من موافقة الأشعري للمعتزلة في كلام الله تعالى.

ذكر السجزي أن الأشعري وافق المعتزلة في أصولهم عندما نفى الحرف والصوت عن كلام الله تعالى، قال: «وقالت المعتزلة: لا يجوز أن توصف ذات الله بالكلام، ولا كلام إلا ما هو حرف وصوت، وقال الأشعري: يجب وصف ذاته سبحانه بالكلام، وليس ذلك بحرف ولا صوت، فنفى ما نفته المعتزلة وأثبت ما لا يعقل، فهو مظهِر خلافهم موافِق لهم في الأصل»[(١)].

وفي موضع آخر ذكر أنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نِحَلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلَّاب، والقلانسي، والصالحي، والأشعري، الذين عندما ألزمتهم المعتزلة بأن الكلام إذا كان حرفًا، وصوتًا، دخله التعاقب، والتأليف، وأن ذلك يستلزم الحركة والسكون، والاجتماع والافتراق، وهذا لا يجوز أن يكون في صفات الله ولا في ذاته تعالى، وحكم الصفات الذاتية حكم الذات؛ وبناءً عليه جعلوا الكلام المضاف إلى الله سبحانه مخلوقًا محدثًا، كما تقول: عبد الله، وفعل الله.

(١) رسالة السجزي، ص٢٠٤.

فقالوا -الأشعري ومن وافقه- بأن ما ذكروه ليس بحقيقة الكلام، بل هو معنى قائم بذات المتكلم، وهو حكاية أو عبارة عنه، وهذه حقيقته وسُمّي كلامًا على المجاز، فنفوا الحرف والصوت عن كلام الله، وقالوا: لم يرد عن السلف أنه بحرف وصوت وأن القائل بذلك محدِث، والحدث في الدين مردود[١].

المطلب الثاني: مذهب المعتزلة في كلام الله تعالى.

كلام الله عند المعتزلة مخلوق محدث، قال القاضي عبد الجبَّارِ: «الذي يدُلُّ على حدوثِ كلامِه الذي ثبَت أنَّه كلامٌ له: أنَّ الكلامَ -على ما قدَّمْناه- لا يكونُ إلَّا حُروفًا منظومةً، وأصواتًا مُقطَّعةً، وقد ثبَت فيما هذه حالُه أنَّه مُحدَثٌ؛ لجوازِ العَدمِ عليه، على ما بيَّنَّاه في حُدوثِ الأعراضِ»[٢]، وقال أيضًا وهو يتكلَّمُ عن مذاهِبِ النَّاسِ في القرآنِ: «أمَّا مذهَبُنا فهو أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ تعالى ووَحيُه، وهو مخلوقٌ مُحدَثٌ...»[٣].

المطلب الثالث: تحقيق القول فيما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في كلام الله تعالى.

نسب السجزي للأشعري قوله: إن كلام الله معنى قائم بذات المتكلم، وهو حكاية أو عبارة عنه، وهذه حقيقته وسُمّي كلامًا على المجاز، ونفى الحرف والصوت عن كلام الله.

ولم أجد ما نسبه السجزي منصوصًا عليه في كتبه المعروفة، لكن نسبه إليه

(١) ينظر: المصدر نفسه، ص١١٥-١٢٤.

(٢) المغني، للقاضي عبد الجبار٧/ ٨٤.

(٣) شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار، ص٥٢٨.

بعض أعلام الأشاعرة وغيرهم، كابن فورك، والجويني، والشهرستاني، الذي نسب إليه القول بأن كلام الله معنى واحد، بمعنى أن جوهره ومضمونه واحد وثابت لا تتعدد معانيه، ولا تتغير حسب الظروف أو السياق أو اللغات كما هو حال البشر، وهو الأمر، والنهي، والخبر، والاستخبار، والوعد، والوعيد، ولا يتكون من كلمات أو عبارات، وأن الألفاظ التي جاء بها الملَك والنبي ليست هي كلام الله، بل هي دلالة على كلام الله الأزلي، وهذه الدلالة مخلوقة، والمدلول -كلام الله- غير مخلوق، وهذا كالفرق بين التلاوة والمتلو، والقراءة والمقروء(١).

كما نسب إليه في نهاية الإقدام بتصريحه بأن الكلام بصفة عامة هو المعنى الذي يقوم بالنفس الإنسانية، وذات المتكلم، وليس له حروف وأصوات تدل عليه(٢).

وعلى هذا المذهب سار أتباع الأشعري(٣).

ولكن الأشعري صرّح في كتابه الإبانة بأن القرآن مكتوب في مصاحفنا، ومحفوظ في صدورنا، ومتلو بألسنتنا، مسموع لنا في الحقيقة، مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦](٤)، وهذا يعني أنه يرى أن كلام الله بحرف وصوت.

(١) ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني١/ ٩٦.

(٢) ينظر: نهاية الإقدام، للشهرستاني، ص١٨١. وينظر: مقالات أبي الحسن الأشعري، لابن فورك، ص٦٠، والإرشاد، للجويني، ص١٢٠.

(٣) ينظر: الإنصاف، للباقلاني، ص١٠٣. وينظر: أبكار، للآمدي١/ ٣٦١، والمواقف، للإيجي٣/ ٢٠٣.

(٤) ينظر: الإبانة، للأشعري ص: ١٠٠، ١٠٤.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مسألة تأثر بها الأشعري بالمعتزلة وبقيت عنده بعد قربه إلى مذهب السلف ولم ينسبها إليه السجزي وهو أن كلام الله من الصفات الذاتية التي لا تتعلق بمشيئته، يؤكد ذلك تصريحه في كتابه الإبانة بأن كلام الله أزلي، بمعنى أن الله مازال ولايزال متكلمًا، أي لا بداية ولا نهاية لكلام الله عنده، فهو دائم مستمرّ ولا يطرأ عليه سكوت أو عيب أو خلل، وقاس صفة الكلام بصفة العلم، وقال: إن علم الله أزلي، وخلافه الجهل والخطأ والشك، ووجود هذه الأمور يتعارض مع ثبوت صفة العلم لله عَزَّوَجَلَّ، وكذلك السكوت يتعارض مع ثبوت صفة الكلام لله عَزَّوَجَلَّ(١).

وعليه يتبين أنه يذهب إلى أن الله لا يتكلم بكلام بعد كلام إذا شاء متى شاء، بل كلامه كله قديم أزليّ؛ مما يؤكد بقاء الأثر الاعتزالي على اعتقاده بكلام الله تعالى، وهذا هو مذهبه الذي استقرّ عليه في آخر حياته، يؤكد ذلك أنه ذكر كلامًا مشابهًا له في كتابه اللمع -الذي ألفه عندما كان على مذهب ابن كلاَّب- يقول في كتابه هذا: «ومما يدل من القياس على أن الله تعالى لم يزل متكلمًا أنه لو كان لم يزل غير متكلم، وهو ممن لا يستحيل عليه الكلام، لكان موصوفًا بضد من أضداد الكلام من السكوت أو الآفة»(٢).

وهذا ما ذكره ابن تيمية رَحِمَهُٱللَّهُ، يقول: «سائر المسائل ليس لابن كلاب والأشعري بها اختصاص... بخلاف ما قاله ابن كلاب في مسألة الكلام، واتبعه عليه الأشعري... فوافق ابن كلاب السلف والأئمة في إثبات الصفات، ووافق

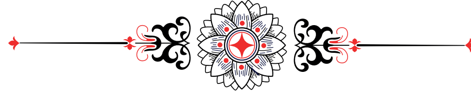
(١) ينظر: المصدر نفسه، ص٦٦.

(٢) اللمع، للأشعري، ص١٣١.

الجهمية في نفي قيام الأفعال به تعالى وما يتعلق بمشيئته وقدرته؛ ولهذا وغيره تكلم الناس فيمن اتبعه كالقلانسي، والأشعري، ونحوهما، بأن في أقوالهم بقايا من الاعتزال ...»[١].

نتيجة الدراسة في المسألة:

أنه لم يظهر في كتب الأشعري المعروفة ما يدل على تأثره بالمعتزلة في قولهم: إن كلام الله معنى واحد، أما مسألة أنه ليس له حرف وصوت فقد صرّح في كتابه الإبانة بأن كلام الله مسموع في الحقيقة؛ مما يدل على أنه بحرف وصوت، ولعل السجزي أراد مذهبه عندما كان في المرحلة الكلَّابية أو مذهب أتباعه، وظهر تأثره بالمعتزلة في مسألة أخرى لم ينسبها إليه السجزي، وهو قوله: إن كلام الله من الصفات الذاتية التي لا تتعلق بمشيئة الله كما صرح في كتابه الإبانة.



(١) درء التعارض، لابن تيمية، ٢/ ٩٨-٩٩.



المبحث السادس

موافقة الأشعري للمعتزلة في خلق القرآن



المطلب الأول: ما نسبه السجزي من موافقة الأشعري للمعتزلة في خلق القرآن.

يرى السجزي أن الأشعري وافق المعتزلة في قولهم: إن القرآن مخلوق، قال في رسالته: «وقالت المعتزلة: السور والآي مخلوقة، وهي قرآن معجز، وقال الأشعري: القرآن كلام الله سبحانه والسور والآي ليست بكلام الله سبحانه وإنما هي عبارة عنه، وهي مخلوقة»(١).

ثم قال: «فوافقهم في القول بخلقها، وزاد عليهم بأنها ليست قرآنًا ولا كلام الله سبحانه، فإن زعموا أنهم يقرون بأنها قرآن، قيل لهم: إنما يقرون بذلك على وجه المجاز، فإن من مذهبهم أن القرآن غير مخلوق، وأن الحروف مخلوقة، والسور حروف بالاتفاق، من أنكر ذلك لم يخاطب، وإذا كانت حروفًا مخلوقة لم يجز أن يكون قرآنًا غير مخلوق»(٢).

المطلب الثاني: مذهب المعتزلة في القرآن.

تذهب المعتزلة إلى أن القرآن محدث مخلوق، ويوضح معنى ذلك القاضي

(١) رسالة السجزي، ص٢٠٥- ٢٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٦.

عبد الجبار بأنهم يعنون أن القرآن كلام الله، وهو مع ذلك محدث أحدثه الله، ولا يقدر أحد على أن يأتي بمثله واستدل بقوله تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨][١]، أنزله الله على محمد ﷺ؛ ليكون دليلًا على نبوته وعلى معرفة الأحكام الشرعية، وأن هذا القرآن إضافته إلى الله إضافة حقيقية وإن لم يكن الحدوث من جهته[٢].

المطلب الثالث: تحقيق القول فيما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في خلق القرآن.

ذكر أبو الحسن الأشعري في كتابه الإبانة أن القرآن غير مخلوق قال: «ونقول: إن كلام الله غير مخلوق، وأنه سبحانه لم يخلق شيئًا إلا وقد قال له كن، كما قال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [النحل: ٤٠]»[٣].

وقال: «ونقول: إن كلام الله غير مخلوق، وأن من قال بخلق القرآن فهو كافر»[٤].

ثم يستعرض الأدلة التي تدل على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومنها: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ﴾ [الروم: ٢٥]، ذكر أن أوامر الله كلامه، فلما أمرهما بالقيام فقامتا لا يهويان؟ كان قيامهما بأمره.

(١) ينظر: الأصول الخمسة، ص٨٧.
(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة، ص٥٢٨.
(٣) الإبانة، ص٢٣.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٥.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: «﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، قال: فالخلق جميع ما خلق داخل فيه؛ لأن الكلام إذا كان لفظه عامًّا فحقيقته أنه عامٌّ، ولا يجوز لنا أن نزيل الكلام عن حقيقته بغير حجة ولا برهان، فلما قال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ﴾ كان هذا في جميع الخلق، ولما قال: ﴿وَٱلْأَمْرُ﴾ ذكر أمرًا غير جميع الخلق، فدل ما وصفنا على أن أمر الله غير مخلوق...»(١).

كما استدل بأن الله تعالى أمرنا أن نستعيذ به وهو غير مخلوق، وأمر أن نستعيذ بكلمات الله التامات، فدل على أن كلام الله غير مخلوق.

وأيضًا يذكر أن القرآن مكتوب في مصاحفنا، ومحفوظ في صدورنا، ومتلو بألسنتنا، ومسموع لنا في الحقيقة، مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦](٢).

نتيجة الدراسة في المسألة:

هذه المسألة تابعة للمسألة السابقة التي تبين فيها أن ما نسبه السجزي للأشعري عن تأثره بالمعتزلة في مسألة كلام الله أنه معنى واحد بلا حرف ولا صوت لم يرد في كتبه المعروفة، وإنما نسبه إليه الأشاعرة، وهم إنما ينسبون إليه مذهبه في المرحلة الكلابية، ولا يعترفون بالطور السلفي، ولعل السجزي قصد مذهبه في مرحلته الكلَّابية أو مذهب أتباعه، وما جاء في الإبانة من نصوص عن نفيه لخلق القرآن تدل على أنه موافق للسلف في ذلك.

(١) المصدر نفسه ص٦٤ - ٦٥.

(٢) ينظر: المصدر انفسه ص: ١٠٠، ١٠٤.



المبحث السابع

موافقة الأشعري للمعتزلة في رؤية الله في الآخرة



المطلب الأول: ما نسبه السجزي من موافقة الأشعري للمعتزلة في رؤية الله تعالى.

يرى السجزي أن الأشعري وافق المعتزلة في رؤية الله تعالى، فهو يثبتها لكن دون مقابلة، فعاد قوله إلى قول المعتزلة التي تنفي رؤية الله بالبصر، يقول: «قال الأشعري: إنّ الله سبحانه يُرى يوم القيامة على الحقيقة، وأظهر الرد على من أنكرها، وأفصح في بعض كتبه أنه يُرى بالأبصار وقال في موضع آخر: لا تختص الرؤية بالبصر، ولا تكون عن مقابلة؛ لأنّ ما يرى مقابلة كان جسمًا.

فهو إذا قال: إنه يرى بالأبصار لم يجز في العقل أن تكون عن غير مقابلة، وإن قال: إنّ الرؤية لا تختص البصر عاد إلى قول المعتزلة، وصارت الرؤية في معنى العلم الضروري، وقد حكي عن بعض متأخريهم أنه قال: لولا الحياء من مخالفة شيوخنا لقلتُ: إنّ الرؤية هي العلم لا غيرُ»(١).

«وأما موافقتهم للمعتزلة: فإن المعتزلة قالت: لا تجوز رؤية الله تعالى بالأبصار، وأنه ليس بمرئي، وقال الأشعري: هو مرئي ولا يرى بالأبصار عن مقابلة، فأظهر خلافهم وهو موافق لهم»(٢).

(١) رسالة السجزي، ص١٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٣.

المطلب الثاني: مذهب المعتزلة في رؤية الله تعالى.

قال القاضي عبد الجبار: «ومما يجب نفيه عن الله تعالى الرؤية...، ويمكن أن نستدل على هذه المسألة بالعقل والسمع جميعًا؛ لأن صحة السمع لا نقف عليها، وكل مسألة لا تقف عليها صحة السمع فالاستدلال عليها بالسمع ممكن؛ ولهذا جوزنا الاستدلال بالسمع على كونه حيًّا، لما لم تقف صحة السمع عليها، يبين ذلك أن أحدنا يمكنه أن يعلم أن للعالم صانعًا حكيمًا، وإن لم يخطر بباله أنه هل يرى أو لا، ولهذا لم نكفر من خالفنا في هذه المسألة، لما كان الجهل بأنه تعالى لا يرى لا يقتضي جهلًا بذاته ولا بشيء من صفاته، ولهذا جوزنا في قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، أن يكون سؤال موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ سؤالًا لنفسه، لأن المرئي ليس له بكونه مرئيًّا حالة وصفة، وعلى هذا لم نجهل شيخنا أبا علي بالأكوان حيث قال: إنها مدركة بالبصر.

إذا ثبتت هذه الجملة فاعلم أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بدأ بالاستدلال على هذه المسألة بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ووجه الدلالة في الآية هو ما قد ثبت من أن الإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية، وثبت أنه تعالى نفى عن نفسه إدراك البصر، ونجد في ذلك تمدحًا راجعًا إلى ذاته، وما كان من نفيه تمدحًا راجعًا إلى ذاته كان إثباته نقصًا، والنقائص غير جائزة على الله تعالى في حال من الأحوال.

فإن قيل: ولم قلتم: إن الإدراك إذا اقترن بالبصر لم يحتمل إلا الرؤية؟ قلنا: لأن الرائي ليس بكونه رائيًا حالة زائدة على كونه مدركا»[١].

(١) شرح الأصول الخمسة، ص٢٣٢-٢٣٣.

المطلب الثالث: تحقيق القول فيما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في رؤية الله تعالى.

اثبت الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر رؤية الله بالبصر، فذكر أن السلف أجمعوا على أن المؤمنين يرون الله تعالى يوم القيامة بأعين وجوههم، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢،٢٣]. وأن النبي ﷺ أكد أنه بالبصر بقوله: «**ترون ربكم عيانًا**»(١).

كما عقد الأشعري بابًا في كتابه الإبانة بعنوان: (الكلام في إثبات رؤية الله سبحانه بالأبصار في الآخرة)، أثبت فيه الرؤية بالأبصار، واستدل بقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢،٢٣]، **وذكر تفسير: (ناظرة) في هذه الآية ببيان معاني النظر فقال: إما أنها بمعنى:**

١- الانتظار، بمعنى أن المؤمنين ينتظرون شيئًا من الله تعالى واستدل بقوله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٤٩].

٢- أو الاعتبار، واستدل بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧].

٣- أو التعطف، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧].

ثم ذكر بطلان هذه الوجوه الثلاثة التي تدل على أن النظر ليست الرؤية

(١) ينظر: رسالة إلى أهل الثغر (ص: ٢٢٧-٢٢٨)، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم الحديث (٥٥٤) ١/ ١١٥.

الحقيقية لذات الله تعالى، وبين أن المعنى للنظر في الآية هو الرؤية الحقيقية ورد على استدلال المعتزلة بها، فقال:

١- إن إضافة النظر إلى الوجه تدل على أن المراد نظر العينين، بدليل أن أهل اللسان إذا أضافوا النظر إلى القلب كقولهم: (انظر في هذا الأمر بقلبك)، نعلم أن مرادهم ليس نظر العينين.

كما أنه قرن النظر بالوجه في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ويريد بذلك تقلب عينيه نحو السماء، يترقب أمر الله تعالى بتحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة.

٢- أن الجنة جعلها الله دار نعيم مقيم للمؤمنين، فلا يجوز أن يجعلهم الله منتظرين مما يجعلهم في حالة من التنغيص والكدر الذي لا يتناسب مع دار القرار والعيش السليم.

كما أنه لا يجوز عند العرب أن يكون نظر الانتظار مقرونًا بـ(إلى) كما في قوله تعلى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [يس: ٤٩]، وقوله عَزَّوَجَلَّ مخبراً عن بلقيس: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]، فلما كان مرادها الانتظار لم تقل: إلى، فتبين أن المراد نظر الرؤية.

وإن قالت المعتزلة: إن المراد: (إلى ثواب ربها) قيل لهم: إن الله قال: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، ولم يقل: إلى غيره ناظرة.

٣- أنه لا يجوز أن يكون المراد بالنظر التعطف؛ لأنه لا يجوز أن يتعطف الخلق على خالقهم.

والقرآن الكريم على ظاهره، ولا يجوز أن يصرف عن ذلك إلا بدليل[١].

ولم يتكلم أبو الحسن الأشعري عن مسألة المقابلة سوى قوله:

١- إنه لا يجوز لموسى ﷺ: لما قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، أن يكون قد سأل ربه أمرًا مستحيلًا فدل ذلك على أن الرؤية جائزة على الله تعالى.

٢- وإن الرؤية لو كانت مستحيلة كما تزعم المعتزلة، وموسى لم يكن عالـمًا بذلك لكانت المعتزلة أعلم من موسى، وهذا لا يقوله مسلم[٢].

كما أن الأشعري يثبت الرؤية مع الجهة والمقابلة فهو يقول في كتابه الإبانة: «وندين بأن الله يُرى في الآخرة بالأبصار، كما يُرى القمر ليلة البدر، يراه المؤمنون كما جاءت الروايات عن رسول الله ﷺ»[٣]، فشبه رؤية المؤمنين ربهم برؤية القمر ليلة البدر، وهل ذلك إلا عن مقابلة بين الرائي والقمر، وقال في موضع آخر: «والرؤية إذا أطلقت إطلاقًا ومثلت برؤية العيان لم يكن معناها إلا رؤية العيان»[٤]، وذلك لا يكون إلا بالمقابلة.

وقد نسب الأشاعرة لمذهب شيخهم نفي الرؤية كالسجزي وقالوا: إن الرؤية عند الأشعري لها معنى يخلقه الله تعالى عند وقوعها، ومن ثم تنتفي الرؤية المعهودة بالبصر، ونسبه إليه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: إن قول الأشعري

(١) ينظر: الإبانة ص٣٦ - ٣٩.
(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٢.
(٣) المصدر نفسه ص: ٢٥.
(٤) المصدر نفسه ص: ٤٩.

كقول المعتزلة في الرؤية لكنه لم يصرح بذلك، قال: «وهو أن الفضلاء إذا تدبروا حقيقة قولكم الذي أظهرتم فيه خلاف المعتزلة، وجدوكم قريبين منهم أو موافقين لهم في المعنى، كما في مسألة الرؤية، فإنكم تتظاهرون بإثبات الرؤية والرد على المعتزلة، ثم تفسرونها بما لا ينازع المعتزلة في إثباته، ولهذا قال من قال من الفضلاء في الأشعري: إن قوله قول المعتزلة، ولكنه عدل عن التصريح إلى التمويه...»[١].

وتفسيرهم هذا هو -كما أسلفت- مذهبه عندما كان في المرحلة الكلّابية، وهو مذهب أتباعه الذين أثبتوا الرؤية مع تأويلها ونفي الجهة، وقالوا: إن الله يرى لا في جهة، وحجتهم في ذلك، قول الأشعري: إن كل موجود يصح أن يرى[٢]، وقد يحتجون بأن الإنسان يرى صورته المنعكسة بالمرآة، وهي ليست في جهة[٣].

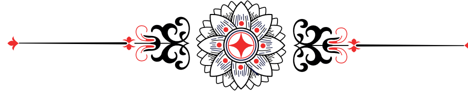
ولاشك أن قولهم بالرؤية مع نفي الجهة غاية التناقض، وقد قام بعض المتأخرين منهم بمحاولة إزالة ذلك، لكن لم يفلحوا بذلك، ففسروا الرؤية بأنه معنى يخلقه الله تعالى عند وقوعها، ومن ثم تنتفي الرؤية المعهودة بالبصر[٤]، ومنهم من فسر الرؤية -التي أثبتوها- بأنها زيادة انكشاف بخلق مزيد من الإدراك لهم[٥]، وهذا هو مذهبهم الذي استقروا عليه[٦].

(١) التسعينية، لابن تيمية ٣/ ٩٦١-٩٦٣، ودرء التعارض ١/ ٢٥٠.
(٢) ينظر: الإرشاد، للجويني، ص١٨١.
(٣) ينظر: الاقتصاد للغزالي، ص٤٢.
(٤) ينظر: الأبكار، للآمدي ١/ ٥١٤.
(٥) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٦/ ٨٥، درء التعارض، لابن تيمية ١/ ٢٥٠.
(٦) ينظر: شرح المواقف، للجرجاني ٨/ ١١٥ -١١٦.



نتيجة الدراسة في المسألة:

لم يظهر لي تأثر الأشعري بالمعتزلة في مسألة رؤية الله عَزَّوَجَلَّ، فنصوصه في الإبانة ورسالته إلى أهل الثغر التي صرّح فيهما بإثباته للرؤية والمقابلة، وإثباته للعلو والاستواء ومباينته للمخلوقات تدل على إثباته للرؤية مع المقابلة والجهة، وهو بذلك موافق للسلف، وما نسبه السجزي له لعله أراد مذهبه عندما كان في المرحلة الكلّابية، أو مذهب أتباعه.





الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده وأشكره على توفيقه، ومنِّه عليَّ بإتمام هذا البحث، وقد توصلت في نهايته إلى مجموعة من النتائج المهمة، **وهي:**

١ - أنه لم يثبت تأثر الأشعري بالمعتزلة في قولهم بوجوب النظر بالعقل قبل ورود الشرع، لعدم ورود ذلك في كتبه المعروفة، وما ذكره السجزي لعله قصد مذهبه عندما كان على مذهب الكلّابية، أو أراد مذهب أتباعه من الأشاعرة.

٢- أن الأشعري لا ينفي إيمان المقلد، ولعل ما ذكره السجزي من مقالة تدل على موافقته للمعتزلة في نفي الإيمان عنه هو مذهبه في المرحلة الكلّابية، أو أراد مذهب أتباعه.

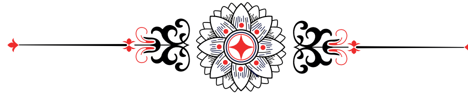
٣- أن مذهب أبي الحسن الأشعري الذي استقر عليه في حكم خبر الآحاد هو موافقة أهل السنة، وهو أنه طالما صح فهو حجة في العقائد، وأنه دليل على إثبات كثير من العقائد، ولعل ما ذكره السجزي من مقالة تدل على موافقته للمعتزلة في عدم الأخذ بخبر الآحاد هو مذهبه في المرحلة الكلّابية، أو أراد بذلك مذهب أتباعه.

٤- أن الثابت عند الأشعري إثباته الفوقية لله ﷻ، واستواؤه على عرشه،

ورد على المعتزلة في تفسيرهم له بالاستيلاء، وتصديقه بحديث المعراج ثابت، كما جاء جميع ذلك في كتابه الإبانة، وما ذكره السجزي هو مذهب الأشعري عندما كان في المرحلة الكلّابية، أو أراد بذلك مذهب أتباعه.

٥- أنه لم يظهر في كتب الأشعري المعروفة ما يدل على تأثره بالمعتزلة فيما نسبه له السجزي في مسألة كلام الله تعالى، وخلق القرآن الكريم، ولعل السجزي أراد مذهبه عندما كان في المرحلة الكلّابية أو مذهب أتباعه.

٦- وافق مذهب الأشعري في الرؤية مذهب السلف، فهو يثبتها مع المقابلة، وما نسبه السجزي له لعله أراد مذهبه عندما كان في المرحلة الكلّابية، أو مذهب اتباعه.



المصادر والمراجع

١. الإبانة عن أصول الديانة: لعلي بن إسماعيل بن أبي موسى الأشعري، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، ط١، ١٣٩٧هـ، دار الأنصار، القاهرة.

٢. أبكار الأفكار في أصول الدين، لسيف الدين الآمدي، تحقيق: أحمد محمد المهدي، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، دار الكتب والوثائق الدينية، القاهرة.

٣. أبو الحسن الأشعري بين المعتزلة والسلف: لهادي أحمد علي طالبي، رسالة ماجستير مقدمة في جامعة الملك عبد العزيز عام ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤. إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: لمحمد بن محمد بن الحسيني الزبيدي، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

٥. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: لعبد الملك بن عبد الله بن محمد الجويني، أبو المعالي، تحقيق: محمد يوسف موسى، علي عبد المنعم عبد الحميد، ١٣٦٩هـ- ١٩٥٠م. طبعة الخانجي، مصر.

٦. الإشارة إلى مذهب أهل الحق: لإبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، ط١، ١٤٢٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧. الأصول الخمسة: لعبد الجبار بن أحمد أبادي، تحقيق: فيصل بدر عون، ط١، ١٩٩٨م.

٨. أصول الدين: لعبد القاهر البغدادي، ط١، ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م، مطبعة الدولة، استانبول.

٩. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: لمحمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي، تحقيق: علي سامي النشار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠. إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا): لمحمد بن عبد الغني، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، تحقيق: د. عبد القيوم عبد ربّ النبي، ط١، ١٤١٠هـ.، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١١. الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار: ليحيى بن أبي الخير اليمني الشافعي، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٢. الأنساب: لعبد الكريم بن محمد بن منصور، بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، ط١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

١٣. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: لأبي بكر ابن الطيب الباقلاني، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، ط٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، المكتبة الأزهرية للتراث.

١٤. البحر المحيط في أصول الفقه: لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الكتبي

١٥. البداية والنهاية: لإسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، دار هجر.

١٦. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: لأحمد بن ابن تيمية الحراني، تحقيق: مجموعة من المحققين، م ط١، ١٤٢٦هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

١٧. تاريخ بغداد: لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٨. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: لطاهر بن محمد الإسفراييني، أبي المظفر، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، عالم الكتب، لبنان، ط١.

١٩. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الامام أبي الحسن الأشعري: لعلي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٢٠. تثبيت دلائل النبوة: لعبد الجبار بن أحمد الهمذاني، دار المصطفى، شبرا، القاهرة.

٢١. تحكيم العقول في تصحيح الأصول: للمحسن بن محمد كرامة البيهقي، ط٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، مؤسسة زيد بن علي الثقافية، صنعاء.

٢٢. تذكرة الحفاظ: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

٢٣. التسعينية: لأحمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢٤. تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل: لمحمد بن الطيب، القاضي أبي بكر الباقلاني المالكي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان.

٢٥. درء تعارض العقل والنقل: لأحمد ابن تيمية الحراني، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، ط٢، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

٢٦. رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت: عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزيّ، أبو نصر، تحقيق: محمد با كريم با عبد الله، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

٢٧. رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب: علي بن إسماعيل الأشعري، المحقق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، طبعة: ١٩٨٨م، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، دمشق.

٢٨. سير أعلام النبلاء: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة.

٢٩. شرح الأصول الخمسة: لعبد الجبار بن أحمد أبادي، تحقيق: عبد الكريم عثمان، ط٣، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، مكتبة وهبة، القاهرة.

٣٠. شرح العقيدة الكبرى: لمحمد بن يوسف السنوسي، تحقيق: السيد يوسف أحمد، ط١، ٢٠٠٦ م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣١. شرح المقاصد في علم الكلام، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، دار المعارف النعمانية، باكستان.

٣٢. شرح المواقف: لعلي بن محمد الجرجاني، ط١، ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م. مطبعة السعادة، مصر.

٣٣. شرح جوهرة التوحيد: لإبراهيم بن محمد الباجوري، بدون بيانات.

٣٤. طبقات الحفاظ: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ط١، ١٤٠٣هـ.، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٥. طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، ١٤١٣هـ،هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٦. العرش: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

٣٧. العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية: لأحمد بن حجر آل بو طامي البنعلي، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، دار الكتب القطرية.

٣٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، ١٣٧٩هـ.، دار المعرفة، بيروت.

٣٩. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، ط٢، ١٩٧٧م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٤٠. قواعد العقائد: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: موسى محمد علي،ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، عالم الكتب، لبنان.

٤١. كتاب السنة ومعه (ظلال الجنة في تخريج السنة: لمحمد ناصر الدين الألباني) لأحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، المكتب الإسلامي.

٤٢. لسان العرب: لمحمد بن مكرم ابن منظور دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ، بيروت.

٤٣. اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع: لعلي بن إسماعيل بن أبي موسى الأشعري، تحقيق وتقديم وتعليق: حسن الشافعي، ط١، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م، دار الحكماء.

٤٤. مجموع الفتاوى: لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م،مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

٤٥. المحصول: لمحمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين الرازي، تحقيق: الدكتور: طه جابر فياض العلواني، ط٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة.

٤٦. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية المعطلة: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، اختصار: محمد الموصلي، تحقيق: رضوان جامع رضوان، ١٤١٨هـ، دار الفكر، بيروت.

٤٧. مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة: لعفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار الجيل، لبنان، بيروت.

٤٨. مسند الإمام أحمد بن حنبل: لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، وآخرون، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م، مؤسسة الرسالة.

٤٩. مشكل الحديث وبيانه: لمحمد بن الحسن بن فورك، تحقيق: موسى محمد علي، ط٢، ١٩٨٥م، عالم الكتب، بيروت.

٥٠. معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول: لحافظ بن أحمد بن علي الحكمي، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، دار ابن القيم - الدمام.

٥١. المعتمد في أصول الفقه: لمحمد بن علي الطيب أبي الحسين البَصْري تحقيق: خليل الميس، ط١، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت

٥٢. المغني في أبواب التوحيد والعدل: لعبد الجبار بن أحمد أبادي، تحقيق: محمد مصطفى حلمي، أبي الوفاء الغنيمي، الدار المصرية، مصر.

٥٣. مقالات أبي الحسن الأشعري: لمحمد بن الحسن بن فورك، تحقيق:

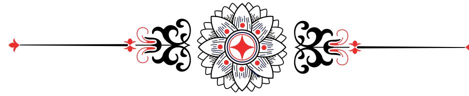
أحمد عبد الرحيم السايح، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

٥٤. الملل والنحل: لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الناشر: مؤسسة الحلبي.

٥٥. المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محب الدين الخطيب، ط: ١٤١٣هـ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد وكالة الطباعة والترجمة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٥٦. المواقف: لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، ط١، ١٩٩٧م، دار الجيل، بيروت.

٥٧. نهاية الإقدام في علم الكلام: لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١، ١٤٢٥ه، دار الكتب العلمية، بيروت.





Sources and References



1. Al-Ibānah ʿan Uṣūl al-Diyānah: by ʿAlī ibn Ismāʿīl ibn Abī Mūsā al-Ashʿarī، edited by: Dr. Fawqīyah Ḥusayn Maḥmūd، 1st edition، 1397 AH، Dār al-Anṣār، Cairo.

2. Abkār al-Afkār fī Uṣūl al-Dīn، by Sayf al-Dīn al-Āmidī، edited by: Aḥmad Muḥammad al-Mahdī، 2nd edition، 1424 AH - 2004 CE، Dār al-Kutub wa-al-Wathāʾiq al-Dīnīyah، Cairo.

3. Abū al-Ḥasan al-Ashʿarī bayna al-Muʿtazilah wa-al-Salaf: by Hādī Aḥmad ʿAlī Ṭālibī، Master's thesis submitted at King Abdulaziz University in 1399 AH-1979 CE.

4. Itḥāf al-Sādah al-Muttaqīn bi-Sharḥ Iḥyāʾ ʿUlūm al-Dīn: by Muḥammad ibn Muḥammad ibn al-Ḥusaynī al-Zabīdī، 1414 AH-1994 CE، Muʾassasat al-Tārīkh al-ʿArabī، Beirut.

5. Al-Irshād ilā Qawāṭiʿ al-Adillah fī Uṣūl al-Iʿtiqād: by ʿAbd al-Malik ibn ʿAbd Allāh ibn Muḥammad al-Juwaynī، Abū al-Maʿālī، edited by: Muḥammad Yūsuf Mūsā، ʿAlī ʿAbd al-Munʿim ʿAbd al-Ḥamīd، 1369 AH- 1950 CE. Al-Khānjī edition، Egypt.

6. Al-Ishārah ilā Madhhab Ahl al-Ḥaqq: by Ibrāhīm ibn ʿAlī ibn Yūsuf al-Shīrāzī، edited by: Muḥammad Ḥasan Ismāʿīl، 1st edition، 1425 AH، Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah، Beirut.

7. Al-Uṣūl al-Khamsah: by ʿAbd al-Jabbār ibn Aḥmad Abādī، edited by: Fayṣal Badr ʿAwn، 1st edition، 1998 CE.

8. Uṣūl al-Dīn: by ʿAbd al-Qāhir al-Baghdādī، 1st edition، 1346 AH - 1928 CE، Maṭbaʿat al-Dawlah، Istanbul.

9. Iʿtiqādāt Firaq al-Muslimīn wa-al-Mushrikīn: by Muḥammad ibn ʿUmar، titled Fakhr al-Dīn al-Rāzī، edited by: ʿAlī Sāmī al-Nashshār، publisher: Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah، Beirut.

10.Ikmāl al-Ikmāl (Takmilah li-Kitāb al-Ikmāl li-Ibn Mākūlā): by Muḥammad ibn ʿAbd al-Ghanī، Ibn Nuqṭah al-Ḥanbalī al-Baghdādī، edited by: Dr. ʿAbd al-Qayyūm ʿAbd Rabb al-Nabī، 1st edition، 1410 AH، Umm Al-Qura University، Mecca.

11.Al-Intiṣār fī al-Radd ʿalā al-Muʿtazilah al-Qadarīyah al-Ashrār: by Yaḥyā ibn Abī al-Khayr al-Yamanī al-Shāfiʿī، edited by: Suʿūd ibn ʿAbd al-ʿAzīz al-Khalaf، 1st edition، 1419 AH-1999 CE، Aḍwāʾ al-Salaf، Riyadh، Saudi Arabia.

12.Al-Ansāb: by ʿAbd al-Karīm ibn Muḥammad ibn Manṣūr، edited by Yaḥyā al-Muʿallamī al-Yamānī and others، 1st edition،

1382 AH - 1962 CE، Majlis Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah، Hyderabad.

13.Al-Inṣāf fīmā Yajib Iʿtiqāduhu wa-lā Yajūz al-Jahl bihi: by Abū Bakr ibn al-Ṭayyib al-Bāqillānī، edited by: Muḥammad Zāhid al-Kawtharī، 2nd edition، 1421 AH - 2000 CE، Al-Maktabah al-Azharīyah lil-Turāth.

14.Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī Uṣūl al-Fiqh: by Abū ʿAbd Allāh Badr al-Dīn al-Zarkashī، 1st edition، 1414 AH - 1994 CE، Dār al-Kutubī.

15.Al-Bidāyah wa-al-Nihāyah: by Ismāʿīl ibn ʿUmar ibn Kathīr، edited by: ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī، 1st edition، 1418 AH - 1997 CE، Dār Hajar.

16.Bayān Talbīs al-Jahmīyah fī Taʾsīs Bidaʿihim al-Kalāmīyah: by Aḥmad ibn Taymīyah al-Ḥarrānī، edited by: a group of editors، 1st edition، 1426 AH، King Fahd Complex for the Printing of the Holy Quran.

17.Tārīkh Baghdād: by Aḥmad ibn ʿAlī al-Khaṭīb al-Baghdādī، Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah، Beirut، Lebanon.

18.Al-Tabṣīr fī al-Dīn wa-Tamyīz al-Firqah al-Nājiyah ʿan al-Firaq al-Hālikīn: by Ṭāhir ibn Muḥammad al-Isfarāyīnī، Abū al-Muẓaffar، edited by: Kamāl Yūsuf al-Ḥūt، 1403 AH - 1983

CE، ʿĀlam al-Kutub، Lebanon، 1st edition.

19.Tabyīn Kadhib al-Muftarī fīmā Nusiba ilā al-Imām Abī al-Ḥasan al-Ashʿarī: by ʿAlī ibn al-Ḥasan Ibn ʿAsākir al-Dimashqī، edited by: Aḥmad Ḥijāzī al-Saqqā، 1st edition، 1416 AH - 1995 CE، Dār al-Jīl، Beirut، Lebanon.

20.Tathbīt Dalāʾil al-Nubūwah: by ʿAbd al-Jabbār ibn Aḥmad al-Hamadhānī، Dār al-Muṣṭafā، Shubra، Cairo.

21.Taḥkīm al-ʿUqūl fī Taṣḥīḥ al-Uṣūl: by al-Muḥsin ibn Muḥammad Karāmah al-Bayhaqī، 2nd edition، 1429 AH - 2008 CE، Muʾassasat Zayd ibn ʿAlī al-Thaqāfīyah، Sanaa.

22.Tadhkirat al-Ḥuffāẓ: by Shams al-Dīn Abī ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad al-Dhahabī، 1st edition، 1419 AH- 1998 CE، Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah، Beirut، Lebanon.

23.Al-Tisʿīnīyah: by Aḥmad Ibn Taymīyah al-Ḥarrānī al-Ḥanbalī al-Dimashqī، edited by: Dr. Muḥammad ibn Ibrāhīm al-ʿAjlān، 1st edition، 1420 AH - 1999 CE، Maktabat al-Maʿārif، Riyadh، Saudi Arabia.

24.Tamhīd al-Awāʾil fī Talkhīṣ al-Dalāʾil: by Muḥammad ibn al-Ṭayyib، al-Qāḍī Abī Bakr al-Bāqillānī al-Mālikī، edited by: ʿImād al-Dīn Aḥmad Ḥaydar، 1st edition، 1407 AH - 1987 CE، Muʾassasat al-Kutub al-Thaqāfīyah، Lebanon.

25.Darʾ Taʿāruḍ al-ʿAql wa-al-Naql: by Aḥmad Ibn Taymīyah al-Ḥarrānī، edited by: Dr. Muḥammad Rashād Sālim، 2nd edition، 1411 AH - 1991 CE، Imam Muhammad bin Saud Islamic University، Saudi Arabia.

26.Risālat al-Sijzī ilā Ahl Zabīd fī al-Radd ʿalā man Ankara al-Ḥarf wa-al-Ṣawt: ʿUbayd Allāh ibn Saʿīd ibn Ḥātim al-Sijzī، Abū Naṣr، edited by: Muḥammad Bā Karīm Bā ʿAbd Allāh، 2nd edition، 1423 AH-2002 CE، Deanship of Scientific Research at the Islamic University، Medina، Saudi Arabia.

27.Risālah ilā Ahl al-Thaghr bi-Bāb al-Abwāb: ʿAlī ibn Ismāʿīl al-Ashʿarī، edited by: ʿAbd Allāh Shākir Muḥammad al-Junaydī، edition: 1988 CE، publisher: Maktabat al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam، Damascus.

28.Siyar Aʿlām al-Nubalāʾ: by Shams al-Dīn Abī ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad al-Dhahabī، edited by: a group of editors under the supervision of Shaykh Shuʿayb al-Arnāʾūṭ، 3rd edition، 1405 AH-1985 CE، Muʾassasat al-Risālah.

29.Sharḥ al-Uṣūl al-Khamsah: by ʿAbd al-Jabbār ibn Aḥmad Abādī، edited by: ʿAbd al-Karīm ʿUthmān، 3rd edition، 1416 AH-1996 CE، Maktabat Wahbah، Cairo.

30.Sharḥ al-ʿAqīdah al-Kubrā: by Muḥammad ibn Yūsuf al-

Sanūsī، edited by: al-Sayyid Yūsuf Aḥmad، 1st edition، 2006 CE، Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah، Beirut، Lebanon.

31.Sharḥ al-Maqāṣid fī ʿIlm al-Kalām، by Saʿd al-Dīn Masʿūd ibn ʿUmar al-Taftāzānī، 1401 AH - 1981 CE، Dār al-Maʿārif al-Nuʿmānīyah، Pakistan.

32.Sharḥ al-Mawāqif: by ʿAlī ibn Muḥammad al-Jurjānī، 1st edition، 1325 AH/ 1907 CE. Maṭbaʿat al-Saʿādah، Egypt.

33.Sharḥ Jawharat al-Tawḥīd: by Ibrāhīm ibn Muḥammad al-Bājūrī، without publication data.

34.Ṭabaqāt al-Ḥuffāẓ: by ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr، Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī، 1st edition، 1403 AH، Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah، Beirut.

35.Ṭabaqāt al-Shāfiʿīyah al-Kubrā: by Tāj al-Dīn ʿAbd al-Wahhāb ibn Taqī al-Dīn al-Subkī، edited by: Dr. Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī، Dr. ʿAbd al-Fattāḥ Muḥammad al-Ḥulw، 2nd edition، 1413 AH، Hajar for Printing and Publishing.

36.Al-ʿArsh: by Shams al-Dīn Abī ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad al-Dhahabī، edited by: Muḥammad ibn Khalīfah ibn ʿAlī al-Tamīmī، 2nd edition، 1424 AH-2003 CE، Deanship of Scientific Research at the Islamic University، Medina، Saudi Arabia.

37.Al-ʿAqāʾid al-Salafīyah bi-Adillatihā al-Naqlīyah wa-al-ʿAqlīyah: by Aḥmad ibn Ḥajar Āl Bū Ṭāmī al-Bunʿalī، 1st edition، 1415 AH-1994 CE، Dār al-Kutub al-Qaṭarīyah.

38.Fatḥ al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī: by Aḥmad ibn ʿAlī ibn Ḥajar Abī al-Faḍl al-ʿAsqalānī al-Shāfiʿī، 1379 AH، Dār al-Maʿrifah، Beirut.

39.Al-Farq bayna al-Firaq wa-Bayān al-Firqah al-Nājiyah: by ʿAbd al-Qāhir ibn Ṭāhir al-Baghdādī، 2nd edition، 1977 CE، Dār al-Āfāq al-Jadīdah، Beirut.

40.Qawāʿid al-ʿAqāʾid: by Abū Ḥāmid Muḥammad ibn Muḥammad al-Ghazālī al-Ṭūsī، edited by: Mūsā Muḥammad ʿAlī، 2nd edition، 1405 AH - 1985 CE، ʿĀlam al-Kutub، Lebanon.

41.Kitāb al-Sunnah with (Ẓilāl al-Jannah fī Takhrīj al-Sunnah: by Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī) by Aḥmad ibn ʿAmr ibn al-Ḍaḥḥāk ibn Makhlad al-Shaybānī، 1st edition، 1400 AH-1980 CE، Al-Maktab al-Islāmī.

42.Lisān al-ʿArab: by Muḥammad ibn Mukarram Ibn Manẓūr، Dār Ṣādir، 3rd edition، 1414 AH، Beirut.

43.Al-Lumaʿ fī al-Radd ʿalā Ahl al-Zaygh wa-al-Bidaʿ: by ʿAlī ibn Ismāʿīl ibn Abī Mūsā al-Ashʿarī، edited، introduction and comments by: Ḥasan al-Shāfiʿī، 1st edition، 1442 AH - 2021 CE، Dār al-Ḥukamāʾ.

44.Majmūʿ al-Fatāwā: by Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm ibn Taymīyah al-Ḥarrānī، collected and arranged by: ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Qāsim، 1416 AH-1995 CE، King Fahd Complex for the Printing of the Holy Quran، Medina، Saudi Arabia.

45.Al-Maḥṣūl: by Muḥammad ibn ʿUmar ibn al-Ḥasan، titled Fakhr al-Dīn al-Rāzī، edited by: Dr. Ṭāha Jābir Fayyāḍ al-ʿAlwānī، 3rd edition، 1418 AH - 1997 CE، Muʾassasat al-Risālah.

46.Mukhtaṣar al-Ṣawāʿiq al-Mursalah ʿalā al-Jahmīyah al-Muʿaṭṭilah: by Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb Ibn Qayyim al-Jawzīyah، abridged by: Muḥammad al-Mawṣilī، edited by: Riḍwān Jāmiʿ Riḍwān، 1418 AH، Dār al-Fikr، Beirut.

47.Marham al-ʿIlal al-Muʿḍilah fī al-Radd ʿalā Aʾimmat al-Muʿtazilah: by ʿAfīf al-Dīn ʿAbd Allāh ibn Asʿad al-Yāfiʿī، edited by: Maḥmūd Muḥammad Maḥmūd Ḥasan Naṣṣār، 1st edition، 1412 AH - 1992 CE، Dār al-Jīl، Lebanon، Beirut.

48.Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal: by Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal al-Shaybānī، edited by: Shuʿayb al-Arnāʾūṭ، ʿĀdil Murshid، and others، 1st edition، 1421 AH- 2001 CE، Muʾassasat al-Risālah.

49.Mushkil al-Ḥadīth wa-Bayānuhu: by Muḥammad ibn al-

Ḥasan ibn Fūrak، edited by: Mūsā Muḥammad ʿAlī، 2nd edition، 1985 CE، ʿĀlam al-Kutub، Beirut.

50.Maʿārij al-Qabūl bi-Sharḥ Sullam al-Wuṣūl ilā ʿIlm al-Uṣūl: by Ḥāfiẓ ibn Aḥmad ibn ʿAlī al-Ḥakamī، edited by: ʿUmar ibn Maḥmūd Abū ʿUmar، 1st edition، 1410 AH-1990 CE، Dār Ibn al-Qayyim – Dammam.

51.Al-Muʿtamad fī Uṣūl al-Fiqh: by Muḥammad ibn ʿAlī al-Ṭayyib Abī al-Ḥusayn al-Baṣrī، edited by: Khalīl al-Mays، 1st edition، 1403 AH، Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah، Beirut.

52.Al-Mughnī fī Abwāb al-Tawḥīd wa-al-ʿAdl: by ʿAbd al-Jabbār ibn Aḥmad Abādī، edited by: Muḥammad Muṣṭafā Ḥilmī، Abī al-Wafāʾ al-Ghunaymī، Al-Dār al-Miṣrīyah، Egypt.

53.Maqālāt Abī al-Ḥasan al-Ashʿarī: by Muḥammad ibn al-Ḥasan ibn Fūrak، edited by: Aḥmad ʿAbd al-Raḥīm al-Sāyiḥ، 1st edition، 1425 AH - 2005 CE، Maktabat al-Thaqāfah al-Dīnīyah، Cairo.

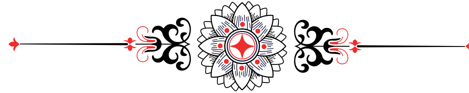
54.Al-Milal wa-al-Niḥal: by Muḥammad ibn ʿAbd al-Karīm al-Shahrastānī، publisher: Muʾassasat al-Ḥalabī.

55.Al-Muntaqā min Minhāj al-Iʿtidāl fī Naqḍ Kalām Ahl al-Rafḍ wa-al-Iʿtizāl: by Shams al-Dīn Abī ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad al-Dhahabī، edited by: Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb،

edition: 1413 AH، General Presidency for Scientific Research، Ifta، Dawah and Guidance، Translation Agency، Riyadh، Saudi Arabia.

56.Al-Mawāqif: by ʿAḍud al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān ibn Aḥmad al-Ījī، edited by: Dr. ʿAbd al-Raḥmān ʿUmayrah، 1st edition، 1997 CE، Dār al-Jīl، Beirut.

57.Nihāyat al-Iqdām fī ʿIlm al-Kalām: by Muḥammad ibn ʿAbd al-Karīm al-Shahrastānī، edited by: Aḥmad Farīd al-Mazīdī، 1st edition، 1425 AH، Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah، Beirut.





فهرس الموضوعات



ملخص البحث ٤١٦

تمهيد التعريف بمصطلحات البحث ٤٢٠

المطلب الأول: التعريف بالسجزي ورسالته إلى أهل زبيد ... ٤٢٠

المطلب الثاني: التعريف بأبي الحسن الأشعري ٤٢٣

المطلب الثالث: التعريف بالمعتزلة ٤٢٥

المبحث الأول: موافقة الأشعري للمعتزلة في حكم النظر ٤٢٧

المطلب الأول: ما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في حكم النظر ٤٢٧

المطلب الثاني: حكم النظر عند المعتزلة ٤٢٨

المطلب الثالث: تحقيق القول فيما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في حكم النظر ٤٢٩

المبحث الثاني: موافقة الأشعري للمعتزلة في حكم إيمان المقلد٤٣٣

المطلب الأول: ما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في حكم إيمان المقلد.. ٤٣٣

المطلب الثاني: مذهب المعتزلة في حكم إيمان المقلد ٤٣٣

المطلب الثالث: تحقيق القول فيما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في حكم إيمان المقلد ٤٢٥

المبحث الثالث: موافقة الأشعري للمعتزلة في حكم حديث الآحاد٤٣٧

المطلب الأول: ما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في حكم خبر الآحاد ٤٣٧

المطلب الثاني: مذهب المعتزلة في حكم خبر الآحاد ٤٣٧

المطلب الثالث: تحقيق القول فيما نسبه السجزي من موافقة الأشعري للمعتزلة في حكم حديث الآحاد ٤٢٨

المبحث الرابع: موافقة الأشعري للمعتزلة في مذهبهم في فوقية الله عَزَّوَجَلَّ ٤٤٠

المطلب الأول: ما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في فوقية الله تعالى ٤٤٠

المطلب الثاني: مذهب المعتزلة في فوقية الله تعالى ٤٤٠

المطلب الثالث: تحقيق القول فيما نسبه السجزي للأشعري من موافقته للمعتزلة في فوقية الله تعالى......................... ٤٤١

المبحث الخامس: موافقة الأشعري للمعتزلة في كلام الله تعالى٤٤٤

المطلب الأول: ما نسبه السجزي من موافقة الأشعري للمعتزلة في كلام الله تعالى ٤٤٤

المطلب الثاني: مذهب المعتزلة في كلام الله تعالى ٤٤٥

المطلب الثالث: تحقيق القول فيما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في كلام الله تعالى ٤٤٥

المبحث السادس: موافقة الأشعري للمعتزلة في خلق القرآن . ٤٤٩

المطلب الأول: ما نسبه السجزي من موافقة الأشعري للمعتزلة في خلق القرآن.. ٤٤٩

المطلب الثاني: مذهب المعتزلة في القرآن ٤٤٩

المطلب الثالث: تحقيق القول فيما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في خلق القرآن............................ ٤٥٠

المبحث السابع: موافقة الأشعري للمعتزلة في رؤية الله في الآخرة٤٥٢

المطلب الأول: ما نسبه السجزي من موافقة الأشعري للمعتزلة في رؤية الله تعالى ٤٥٢

المطلب الثاني: مذهب المعتزلة في رؤية الله تعالى ٤٥٣

المطلب الثالث: تحقيق القول فيما نسبه السجزي للأشعري من موافقة المعتزلة في رؤية الله تعالى ٤٥٤

الخاتمة... ٤٥٩

المصادر والمراجع ٤٦١

فهرس الموضوعات.................................... ٤٧٩